



دولة رئيس مجلس النواب
الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة ١٢٤ من نظام مجلس النواب نتوجه إلى الحكومة بالسؤال الآتي، آمليين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

قوارز

النائب فؤاد مخزومي

بيروت في 5-4-2023

دولة رئيس حكومة تصريف الأعمال
الرئيس المكلف السيد نجيب ميقاتي المحترم
الموضوع: التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان

يتشرف النائب فؤاد مخزومي بتوجيه السؤال التالي نصّه إلى الحكومة:
لما كانت وزارة المالية قد وقعت في ١٧ أيلول ٢٠٢١ عقد التدقيق الجنائي الثاني مع شركة "ألفاريز ومارسال" Alvarez & Marsal وذلك بدلاً من العقد السابق تاريخ ٢٠٢٠/٠٨/٣١ المنتهية مفاعيله،

ولما كانت وزارة المالية قد وقعت أيضاً عقوداً للتدقيق المالي والحسابي مع شركتي "Oliver Wyman" و"KPMG" وتشير المعلومات الى انجاز عملية التدقيق،

ولما كان آخر تدقيق مالي في حسابات مصرف لبنان يعود للعام ٢٠١٨، علماً أنه لا يمكن تطوير اي سياسات مصرفية جديدة من دون الاطلاع على الوضع الحقيقي للمصرف،

ولما كان مجلس النواب في صدد درس قانوني "إعادة التوازن للانتظام المالي" و"هيكله القطاع المصرفي"،

ولما كانت الأرقام التي وصلت إلى المجلس حول التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان مجتزأة وغير نهائية،

لذلك،

نأمل من دولتكم الإجابة عن الآتي:

- ما الهدف وراء التعتميم على تقارير التدقيق المالي والمحاسبي في حسابات مصرف لبنان؟
ولماذا لا يتم نشر أي معلومات حولها ليطلع عليها النواب وكذلك الرأي العام؟

- لماذا لا ينشر وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال يوسف الخليل نتائج عمليات التدقيق الجنائي والتدقيق المالي في حسابات مصرف لبنان من عام ٢٠١٨ إلى العام ٢٠٢٢ أسوة بجميع البنوك المركزية في العالم المتقدم؟ لا سيما أن غياب الشفافية وعدم الكشف عن هذه المعلومات من قبل مصرف لبنان من شأنه أن يقوّض ما تبقى من ثقة بالنظام المصرفي خصوصاً أنه يحتفظ بجميع الودائع بالعملات الأجنبية للمصارف ومودعيها؟

- لماذا لا تكون جميع المعلومات المتعلقة بالتدقيق المالي لحسابات مصرف لبنان متوفرة على الموقع الإلكتروني للمصرف؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

تحوار كز

النائب فؤاد مصطفى مخزومي